أثر الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية في دعم القطاع الخاص

في المملكة العربية السعودية

ميرانا خالد محمد العقيل [[1]](#footnote-1) د. نشوى مصطفى علي محمد [[2]](#footnote-2)

الملخص: هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية في دعم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١٤). حيث كان الإسهام الرئيسي لهذه الدراسة أنها تناولت الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية على وجه الخصوص، على خلاف الدراسات السابقة التي تطرقت الى الانفاق الحكومي بشكل عام. واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري وتحليل البيانات، كما اعتمدت على الأسلوب القياسي من خلال صياغة نموذج الانحدار المتعدد والذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية لا يؤثر في دعم القطاع الخاص، وتوصي الدراسة بتوجيه جزء من مشاريع البنية التحتية لخدمة ودعم القطاع الخاص.

**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق الحكومي، البنية التحتية، القطاع الخاص، المملكة العربية السعودية.

**The Effect of Government Spending on Infrastructure Projects in Supporting Private Sector in Saudi Arabia**

**Mirana Khalid Alaqeel Dr. Nashwa Mostafa Mohammed**

**Abstract:** The study aimed to analyze the effect of government spending on infrastructure projects in supporting private sector in Saudi Arabia during the period (1982-2014). Where the main contribution of this study was that it examined government spending on infrastructure projects, in particular, in contrast to previous studies that examined government spending in general. The methodology based on descriptive analytical method in reviewing previous literature and exploring concepts. As well as the econometric method through formulate multiple regression model, which has been estimated by ordinary least squares method (OLS). The results concluded that the government spending on infrastructure projects do not support private sector, therefore, the study suggest to harness some of the infrastructure projects to serve and support private sector.

**Keywords:** Government Spending, Infrastructure, Private Sector, Saudi Arabia.

**المقدمة:**

تعتبر مشاريع البنية التحتية من مقومات الدول الحديثة، ودعامة اساسية من دعامات التنمية الاقتصادية، والتي تُعرف حسب تقارير البنك الدولي للإنشاء والتعمير (١٩٩١): بأنها رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة في مجالات الطرق والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والسكك الحديدة والموانئ والمطارات، بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه: العائلي وقطاع الأعمال.

وتتولى الدولة توفير مشاريع البنية التحتية ضمن السلع العامة، نظرًا لأنها مشاريع رأسمالية طويلة الأجل، أغلبها غير مدر للأرباح، مما يجعل القطاع الخاص لا يقبل على الاستثمار فيها، ولكن من ناحية اخرى تعد محددًا هامًا لنمو الاقتصاد، وتسهيل ممارسة انشطته وتوسيع استثماراته.

**مشكلة الدراسة:**

اهتمت المملكة العربية السعودية بدعم القطاع الخاص، والذي يشكل أحد أهم العوامل المساعدة التي توفرها الدولة لهذا القطاع الوطني، بهدف تمكينه من النهوض بدوره في خدمة خطط التنمية، ورفع التنافسية والقدرة التصديرية من المنتجات غير النفطية، وتأكيد شراكته الحقيقية في تحقيق الاهداف التنموية.

ومن اوجه هذا الدعم للقطاع الخاص، الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية حيث خُصص له مخصصات مرتفعة، فبلغ ١٣.٥ مليار ريال في العام ٢٠١٤، بمعدل نمو ١٣.٥٪ تقريباً عن العام ٢٠١٣ الذي بلغ الانفاق فيه ١١.٧ مليار ريال. كما صاحب الانفاق على مشاريع البنية التحتية زيادة في نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغ في عام ٢٠١٣ ما يقارب ١.٠٤، وفي العام ٢٠١٤ بلغ ١.١٤، بمعدل زيادة ٩.٣٨٪ وتدل الارقام على زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، مواكبة لزيادة مخصصات البنية التحتية.

وهذا يقود الى طرح التساؤل التالي:

ما تأثير الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية على القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية؟

الهدف:

تهدف الدراسة إلى بيان مفهوم مشاريع البنية التحتية وأثرها على الاستثمار في المملكة العربية السعودية، وتتبع أثر الانفاق الحكومي لمشاريع البنية التحتية على القطاع الخاص خلال الفترة (1982-2014)، وقياس العلاقة محل التطبيق من خلال صياغة نموذج قياسي، للوصول الى نتائج وتوصيات تسهم في توجيه صانعي القرارات والسياسات الاقتصادية.

الأهمية:

تسهم الدراسة في تحليل العلاقة على نطاق اضيق مما تطرقت اليه الدراسات السابقة، حيث تميزت بأنها تناولت الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية على وجه الخصوص وتأثيره على القطاع الخاص، على خلاف الدراسات السابقة التي تطرقت الى الانفاق الحكومي بشكل عام، وتأثيره على القطاعات الاقتصادية دون تخصيص، كما تختلف الدراسة الحالية في تناول اتجاه للعلاقة يختلف عما ورد في الدراسات السابقة التي تولت دور القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية، كما تتميز هذه الدراسة بحداثة الفترة الزمنية واختلاف التطبيق المكاني.

**الفرضية:**

تنص فرضية الدراسة على أن:

"يؤدي ارتفاع الأنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية إلى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية"

**نطاق الدراسة:**

تطبق الدراسة في المملكة العربية السعودية بسبب اهتمامها بمشاريع البنية التحتية، وارتفاع مخصصات الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية لديها في السنوات الأخيرة، وذلك بدراسة الفترة الزمنية (1982-2014) كأحدث بيانات زمنية متوفرة.

**المنهجية:**

تتبع الدراسة الاسلوب الوصفي لتوضيح مفاهيم وأهمية البنية التحتية في دعم القطاع الخاص، بالإضافة الى الاسلوب القياسي لقياس العلاقة بين الانفاق على مشاريع البنية التحتية ودورها في دعم القطاع الخاص باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، عن طريق صياغة نموذج انحدار متعدد.

**خطة الدراسة:**

تنقسم الدراسة إلى عدة أجزاء، حيث يتناول الجزء الأول النظريات والدراسات السابقة. ويوضح الجزء الثاني الإطار التطبيقي تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية ودعم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. ويقيس الجزء الثالث هذه العلاقة من خلال صياغة النموذج القياسي، وأخيرًا تختم الدراسة بالنتائج والتوصيات.

أولًا: الإطار النظري

يتناول هذا الإطار التأصيل النظري والدراسات السابقة، ثم التطرق إلى مفهوم البنية التحتية، وخصائصها وأهميتها وآثارها الاقتصادية، بالإضافة إلى التعرف على قطاعاتها، كذلك يتطرق إلى دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

1/١ التأصيل النظري والدراسات السابقة:

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في القرن الثامن عشر بقيادة آدم سميث التي تنادي بسياسة الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا في حدود ضيقة، منها القيام بالمشروعات التي لا يستطيع الأفراد القيام بها، أو التي لا يقدمون على القيام بها، نظرًا لكثرة ما تتطلب من رؤوس الأموال أو نظرًا لقلة ما تدره من أرباح (شقير ١٩٨٨)، وهذا ينطبق على مشروعات البنية التحتية. وفي القرن التاسع عشر توالت الأزمات الاقتصادية، حتى حدثت أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩م، التي كان من آثارها انتشار البطالة، وللقضاء عليها ظهر كينز مناديًا بالتنازل نهائيًا عن سياسة الحرية الاقتصادية، وضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

بالرغم من ذلك فإن النظريات الاقتصادية لم تتطرق إلى تفسير العلاقة المباشرة بين الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية ودعم القطاع الخاص، ولكن تناولت النظريات العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث يعتبر الإنفاق الحكومي من أهم المكونات ذات التأثير الإيجابي في الطلب الكلي، ومن ثم النمو الاقتصادي، ولقد تضمن الأدب الاقتصادي عديد من الدراسات التي تناولت هذا التأثير على النمو والتنمية الاقتصادية بشكل عام. ويعد الإنفاق الحكومي دعمًا للقطاعات الاقتصادية، وفي هذا الصدد تناولت بعض الدراسات تأثيره على الاستثمار في القطاع الخاص، بصفة خاصة، مؤكدة على أهمية الإنفاق الحكومي كشكل من أشكال تدخل الدولة، متفقة بذلك مع ما ورد في النظرية الكنزية.

حيث اتفقت دراسة (Albatel 2002, Al-Hoqubani 2004, العيسى 2006) في تناولهم للعلاقة العامة على وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل. وسعت دراسة القريني (٢٠٠٤)، إلى تحليل دور الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة في المملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي، وتوصلت إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة أجل بين الإنفاق الحكومي على البنية التحتية من جهة والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. وهدفت بعض الدراسات مثل دراسة (Röller and Waverman 2001, Kellenberg 2004, الموسى 2008) إلى تحليل أثر البنية التحتية بشكل خاص على النمو الاقتصادي، وتوصلت إلى وجود علاقة موجبة طويلة الأجل بين قطاعات البنية التحتية والنمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي.

وتأييدًا للدور الاقتصادي للبنية التحتية توصلت دراسة (الخطيب ١٩٩٧) إلى أن إيجاد بنية تحتية متميزة خلال المراحل المبكرة للتنمية يساعد على تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأن الرصيد الكبير من البنية الأساسية هو من العوامل التي أدت إلى نمو وانتشار الصناعة بوقت مبكر في بعض مناطق المملكة، ويؤكد دور القطاع الخاص دراسة (الغامدي 1997)، في إطار تحليلي للخطط التنموية للمملكة العربية السعودية، وتوصلت إلى أن هيكل الحوافز والدعم المتواصل من الحكومة كبير، حيث يتبوأ القطاع الخاص منزلة هامة في الاقتصاد السعودي، وبذلك استطاع أن يشكل رافداً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأضافت دراسة (العبدالمنعم and البحطيطى ٢٠٠٣) أن كل زيادة في الإنفاق على إقامة عناصر البنية الأساسية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي.

وقصرت بعض الدراسات الإنفاق الحكومي على البنية التحتية، حيث تناولت أحد قطاعات البنية التحتية المتمثلة في (الكهرباء، الاتصال، النقل)، ومن الدراسات التي تناولت قطاع الاتصالات ودوره في التنمية الاقتصادية: دراسة (Hardy 1980, Röller and Waverman 2001)، حيث توصلت إلى أن زيادة الاستثمار في البنية التحتية في قطاع الاتصالات يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. وتحققت دراسة (Aschauer 1989)، من أثر الإنفاق على عناصر البنية التحتية على تطور الإنتاجية في القطاع الخاص في الأجل الطويل، وتوصلت إلى أن الإنفاق العام على عناصر البنية التحتية يؤدي إلى التوسع في زيادة الطلب الكلي وزيادة الطاقة الإنتاجية، كما أوضحت وجود أثر لنمو الإنفاق على عناصر البنية التحتية على نمو معدلات إنتاجية عنصر العمل.

ومن الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار في القطاع الخاص دراسة (Munnell and Cook 1990, Shafik 1992) وتوصلت إلى أن الزيادة في كميات عناصر رأس المال المتضمنة لعناصر البنية التحتية سيؤدي إلى ارتفاع في الناتج الحقيقي، وأن من أهم العوامل المحددة لتطور الاستثمار الخاص هي استثمارات الحكومة في قطاعات البنية التحتية، وأضافت دراسة (الجراح ١٩٩٧, بكر ١٩٩٧)، أن مبدأ المزاحمة ينطبق في حالة السعودية حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي على المشروعات الإنتاجية يقلل من الاستثمارات المتاحة للقطاع الخاص. وأشار (بكر 1997) إلى أنه هناك تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي، وخاصة الاستهلاكي، على الاستثمار الخاص، وأن الإنفاق الحكومي في المملكة إنفاق تنموي يصاحبه زيادة ونمو في حجم الاستهلاك والاستثمار الخاص.

**١/٢ البنية التحتية (قطاعاتها- خصائصها- أهميتها):**

تتضمن البنية التحتية عدة قطاعات: قطاعات اقتصادية، قطاعات اجتماعية وقطاعات إدارية. ويندرج تحت القطاعات الاقتصادية (الاتصالات، الكهرباء، الطرق، النقل البحري، النقل الجوي، السكك الحديدية، الخدمات البلدية، المياه، السدود، الصرف الصحي)، وتتكون القطاعات الاجتماعية من قطاعين رئيسين وهما التعليم والصحة، أما القطاعات الإدارية فتشمل الأجهزة الإدارية التي تتم فيها الدراسات والبحوث واتخاذ القرارات الاستثمارية (العبدالمنعم and البحطيطى ٢٠٠٣, الموسى ٢٠٠٨)

وتعتبر الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية استثمارات ثابتة وغير متحركة، وهي استثمارات لا رجعة فيها لأنه من غير الممكن تحويلها إلى استثمار آخر أو نقل مكانها، كما أنها مترابطة ومكملة لبعضها البعض، وتعتبر تكاليفها تكاليف غارقة[[3]](#footnote-3)، ونظرًا الى الإنفاق الكبير على هذه المشاريع فإن معامل رأس المال[[4]](#footnote-4) يكون كبيرًا عند بداية عملية التنمية، ثم يبدأ في الانخفاض حيث تبدأ الآثار الإيجابية بالظهور على المشروعات الإنتاجية. (الخطيب ١٩٩٧, الموسى ٢٠٠٨, داغر ٢٠١٠).

واتجهت بعض الدول في العقود الماضية لتفعيل دور القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية إما بالمشاركة أو التخصيص[[5]](#footnote-5)، لكن ظهر الاتجاه القوي نحو تأميم[[6]](#footnote-6) الشركات العاملة في هذا المجال في نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين، حيث أن درجة نجاح القطاع العام في تنفيذ هذه المشاريع أعلى من القطاع الخاص وذلك لعدة أسباب، منها: الأهمية الاقتصادية والسياسية للبنية التحتية، وأنها مشاريع تتسم بالمخاطرة (الخطيب ١٩٩٧, الغامدي 1997, الساعاتي ١٩٩٩).

وتفصيلًا للأسباب المذكورة أعلاه، فإن الأهمية الاقتصادية والسياسية للبنية التحتية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، من خلال زيادة فعالية وانتاجية رأس المال، فضلًا عن توفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية. وتتسم بالمخاطرة لأنها مشاريع ذات أحجام كبيرة، بالتالي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، وتكون إيراداتها ضئيلة في السنوات الأولى، وبالمقابل إن فترات استرداد رؤوس الأموال تكون طويلة، مما يجعلها غير جاذبة للقطاع الخاص (خضر ٢٠٠٣, صالح ٢٠١٢)

 ويمثل الإنفاق الحكومي للدولة على مشاريع البنية التحتية، أداة مهمة من أدوات السياسة المالية لتفعيل الحوافز الاقتصادية لعمليات التنمية، ويعد التخطيط لهذه المشاريع نقطة انطلاق لتنمية الدول لاسيما النامية منها، وترشيد استغلال الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى رفع مستوى اقتصادها ومعيشتها، وتحسين نوعية الحياة لمواطنيها، وتنبع أهميتها بأنها تعمل على تزويد المشروعات الإنتاجية بالخدمات التي تحتاجها، ولكي تحقق الدولة الفائدة القصوى من إنشاء مشروعات البنية التحتية فلا بد من أن تُقام بجانبها مشروعات إنتاجية (الغامدي 1997, الموسى ٢٠٠٨, صالح ٢٠١٢).

**1/٣ دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية:**

يلاحظ في الأدبيات السابقة اتجاهين فيما يتعلق بتنفيذ العملية التنموية الاقتصادية: أحدهما الاتجاه الرأسمالي والآخر الاتجاه الاشتراكي، فالرأسمالي يقوم على فلسفة الحرية الاقتصادية، ويعطي القطاع الخاص الدور الأكبر باعتباره المحرك الأساسي للتنمية من خلال تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد. أما الاتجاه الآخر يجنح إلى إعطاء الدولة الدور الأكبر في قضايا التنمية الاقتصادية، وهو حال الدول الاشتراكية سابقًا (شقير ١٩٨٨, الغامدي 1997).

 ويبلغ تحقيق التنمية الاقتصادية ذروته في الدولة عندما تتكامل الأدوار بين القطاعين العام والخاص، فدور القطاع العام مهم في توظيف الموارد العامة ورسم السياسات الاقتصادية، والقطاع الخاص دوره فعال في تحقيق هذه الأهداف وفق المبادئ الاقتصادية والمالية، ويعتمد القطاع الخاص في أنشطته على المشاريع الممولة من القطاع الحكومي، وإذا ما خُصص للقطاع الخاص هيكل من الحوافز التي تمكنه من القيام بالدور المناط منه، وحظي بالفرص الاقتصادية والبيئة المناسبة، فإن ذلك يقود إلى تنمية استثمارات القطاع الخاص ورفع مستوى كفائته، وبذلك تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة (الغامدي 1997, بكر ١٩٩٧, داغر ٢٠١٠).

تُجمع نتائج الدراسات المتعددة التي تمت على مدى ربع القرن الأخير، على تدني مستوى أداء القطاع الحكومي وانخفاض كفاءته الإنتاجية، وقد نشأت هذه الاختلالات نتيجة توسعه في تشغيل القوى العاملة بأسلوب لا يتناسب مع احتياجات التنمية الاقتصادية، وعدم وضوح أهداف المؤسسات العامة، وهذا يترتب عليه إهدار للموارد المحدودة، أو عدم استغلالها الاستغلال الأمثل، ومن هذا المنطق بدأت الدول بمشاركة القطاع الخاص مشاركةً فعليةً في التنمية، باستخدام كافة الوسائل والآليات الاقتصادية التي تحقق رفع كفاءته ومستوى أدائه من خلال الاستخدام الأمثل للموارد (الفارس 1990, نبوي 2001, صالح 2012).

ويعمل القطاع الخاص على تنمية الموارد البشرية وتطويرها عن طريق تقديم البرامج التأهيلية والتدريبية، ويسهم في اتاحة فرص عمل جديدة، ويساعد في تشجيع المنافسة وبالتالي زيادة تكوين الثروات وتنميتها على مستوى الدولة والأفراد، ويسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية، من خلال انتاج السلع والخدمات المختلفة، كما أن توسعه في استخدام التقنية المتقدمة، يعمل على الإسهام الإيجابي للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث أن بعض المشاريع الانتاجية تتطلب مستوى عالي من التقدم الفني والتكنولوجي، يفوق قدرة الدولة (الغامدي 1997).

ويسهم القطاع الخاص بجلب عملات أجنبية للداخل من خلال الاستثمارات الأجنبية المشتركة، كما أنه يحقق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ويتصف أداؤه وعملية اتخاذ القرار فيه بمرونة كبيرة يفتقر إليها القطاع العام، كما أنه يتميز بالتأقلم والتكييف مع مختلف الظروف الاقتصادية. ومما سبق يتبين الدور الفعال للقطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية. (أبوغزالة ٢٠١١).

**ثانياً: الإطار التطبيقي**

يتناول الإطار التطبيقي الدولة محل الدراسة، حيث يستعرض مراحل تطور الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية خلال خطط التنمية في المملكة العربية السعودية، إضافة الى تطرقه لدور القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية وانعكاسها على مساهمته التنموية.

**2/١ مراحل تطور الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية خلال الخطط التنموية:**

أولت المملكة العربية السعودية البنية التحتية اهتمامًا بالغًا، حيث خصصت جزءًا كبيرًا من الموارد العامة لتمويل مشاريعها، وركزت في خططها التنموية على إقامة هذه المشاريع لحاجة الاقتصاد لها. ويبين الجدول (١) تطور الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية خلال الخطط التنموية.

**جدول (١) تطور الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية خلال الخطط التنموية في**

**المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٩):**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| الخطة | **الانفاق على مشاريع البنية التحتية****مليار ريال** | **اجمالي المخصص لقطاعات التنمية****مليار ريال** | **نسبة من اجمالي المخصص لقطاعات التنمية** |
| الأولى (١٩٧٠-١٩٧٤) | ١٤.١ | ٣٤.١ | ٤١.٣٪ |
| الثانية (١٩٧٥-١٩٧٩) | ١٧١.٣ | ٣٤٧.٢ | ٤٩.٣٪ |
| الثالثة (١٩٨٠-١٩٨٤) | ٢٥٦.٨ | ٦٢٥.٢ | ٤١.١٪ |
| الرابعة (١٩٨٥-١٩٨٩) | ١٠٠.١ | ٣٤٨.٩ | ٢٨.٩٪ |
| الخامسة(١٩٩٠-١٩٩٤) | ٧٤.٢ | ٣٤٠.٩ | ٢١.٨٪ |
| السادسة(١٩٩٥-١٩٩٩) | ٦٨.١ | ٤٢٠.٤ | ١٦.٢٪ |
| السابعة(٢٠٠٠-٢٠٠٤) | ٦١.٤ | ٤٨٥.٣ | ١٢.٦٪ |
| الثامنة(٢٠٠٥-٢٠٠٩) | ١٢٢.٢ | ٨٦٣.٩ | ١٤.٢٪ |

 **المصدر:** أعد بواسطة الباحثة، اعتمادًا على: وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطط التنمية، أعداد متفرقة.

يوضح الجدول أن الخطة التنموية الثالثة (١٩٨٠-١٩٨٤) شهدت ارتفاعًا في الانفاق على قطاعات البنية التحتية أكثر مما اُنفق في الخطتين السابقتين، حيث كان من أهداف الخطة الثالثة في مجال البنية التحتية، استكمال المشاريع التي بدأ تنفيذها فعلًا في الخطة التنموية الثانية، والاستمرار في توفير بنية تحتية، وخاصة في تلك المناطق القابلة لاحتواء مشاريع القطاعات الانتاجية. فبلغت المخصصات المالية لذلك ما قيمته ٢٥٦.٨ مليار ريال، وهو أكبر بمقدار ٥٠٪ تقريبًا مما خصص للإنفاق على مشاريع البنية التحتية في الخطة الثانية والبالغ ١٧١.٣ مليار ريال، وايضًا يمثل ١٧ ضعفًا لحجم الإنفاق في الخطة الأولى البالغ ١٤.١ مليار ريال. كما يمثل انفاق الخطة الثالثة على مشاريع البنية التحتية ما نسبته ٤١.١٪ من إجمالي النفقات المخصصة لكافة قطاعات التنمية والتي بلغت ٦٢٥ مليار ريال، وهذا يدل على أهمية وأولوية مشاريع البنية التحتية.

تحقق تقدم كبير واكتمال لكثير من مشاريع البنية التحتية خلال خطط التنمية الثلاث الأولى، والتي اتسمت بالتوسع في الانفاق على مشاريع البنية التحتية، ولكن وكما يتبين من الجدول في الخطة الرابعة (١٩٨٥-١٩٨٩) والخامسة (١٩٩٠-١٩٩٤)، انخفضت المخصصات المالية لقطاعات التنمية حيث بلغت ٣٤٨.٩ مليار ريال في الخطة الرابعة، خصص منها ١٠٠.١ مليار ريال لتطوير البينة التحتية، وفي الخطة الخامسة كان قد بلغ ٧٤.٢ مليار ريال. فقد شهدت هذه الفترة جهودًا مكثفة لترشيد الانفاق الحكومي في ظل تراجع الايرادات النفطية الناجم عن عدم استقرار الأوضاع العالمية لأسواق النفط، وعلى الرغم من ذلك الا انها واصلت الاهتمام باستكمال وتعزيز البنية التحتية، اما الخطة السادسة (١٩٩٥-١٩٩٩) فقد خصص مبلغ ٦٨.١ مليار ريال للبنية التحتية، ليصبح التوسع في تنمية البنية التحتية وتحديثها من أولويات التنمية مرة أخرى.

استمر تركيز الدولة على تنمية البنية التحتية في الخطة السابعة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) لمواجهة الزيادة في عدد السكان وللنهوض بالاقتصاد بكافة قطاعاته، ولأجل تحقيق ذلك خصصت ما نسبته ١٢.٦٪ من اجمالي المخصص لقطاعات التنمية البالغ ٤٨٥.٣ مليار ريال، أي ٦١.٤ مليار ريال، واتسمت الخطة الثامنة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) بتبني سياسة مالية توسعية مدعومة بارتفاع الايرادات العامة النفطية حتى عامها الرابع، الناجم عن الارتفاع النسبي في الأسعار العالمية للنفط، ومن ذلك ارتفعت المخصصات لقطاعات التنمية فبلغت ٨٦٣.٩ مليار ريال، مما زاد من فرص تحقيق أهداف الخطة وتوجهاتها الرئيسة، والتي كان منها الاستمرار في انشاء البنية التحتية بما يواكب زيادة الطلب عليها، وتطوير أدائها والاهتمام بصيانتها والمحافظة عليها، وخصص لذلك مبلغ ١٢٢.٢ مليار ريال.

 إضافة الى ما أشير إليه في الجدول السابق استمر التوسع في تجهيزات البنية التحتية وتحسين كفاءتها في الخطة التاسعة (٢٠١٠-٢٠١٤) بلغ الانفاق على قطاعات التنمية ١٤٤٤.٦ مليار ريال، وذلك مواصلة في تطوير قطاعات البنية التحتية والتوسع المستمر فيها، لما يسهم ذلك في تعزيز تنمية كافة القطاعات الانتاجية والخدمية، وتحقيق التنمية المتوازنة، كما يجري حاليًا تنفيذ الخطة العاشرة التي بدأت في عام ٢٠١٥، وعلى الرغم من العجز في ميزانية الدولة إلا أنها مستمرة في الانفاق على القطاعات التنموية حيث بلغ اجمالي المخصصات لقطاعات التنمية ٢٣٣٦ مليار بزيادة قدرها ٣٢٪ عن حجم الانفاق في الخطة التنموية التاسعة. ومن خلال تقارير منجزات الخطط التنموية الصادرة من وزارة الاقتصاد والتخطيط يتضح نجاح خطط التنمية في تأسيس قاعدة عريضة ومتينة من البنية التحتية، والتي حققت متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

**2\٢ دور القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية وانعكاسها على مساهمته التنموية:**

تعزيزًا لدور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، جرى تفعيله من خلال الخطط التنموية. وينعكس دوره بمساهمته الايجابية في رفع الناتج المحلي الاجمالي، ويقدم الجدول (٢) عرضًا تحليليًا لتلك المساهمات.

**جدول (٢) متوسط مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية خلال خطط التنمية (١٩٧٠-٢٠١٤):**

|  |  |
| --- | --- |
| **الخطة** | **القيمة المضافة للقطاع الخاص** **مليار ريال** |
| **الأولى (١٩٧٠-١٩٧٤)** | ٢٦.٠٨ |
| **الثانية (١٩٧٥-١٩٧٩)** | ١٣٢.٩٤ |
| **الثالثة (١٩٨٠-١٩٨٤)** | ٢٠١.٦٨ |
| **الرابعة (١٩٨٥-١٩٨٩)** | ١٦٧.١٢ |
| **الخامسة (١٩٩٠-١٩٩٤)** | ٢١٣.٧٢ |
| **السادسة (١٩٩٥-١٩٩٩)** | ٢٥٥.٦٧ |
| **السابعة (٢٠٠٠-٢٠٠٤)** | ٣٦٧.١٩ |
| **الثامنة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)** | ٥٦٦.٣٥ |
| **التاسعة (٢٠١٠-٢٠١٤)** | ١.١٤٠.١٩٠ |

**المصدر:** أعد بواسطة الباحثة، اعتمادًا على: التقرير السنوي الحادي والخمسون (٢٠١٥)، مؤسسة النقد العربي السعودي.

جاء الاهتمام عامًا فيما يتعلق بالقطاع الخاص في الخطة التنموية الأولى، فعملت الدولة على تهيئة المناخ المناسب لتفعيل القطاع الخاص في مسيرة التنمية، وايجاد شبكة متكاملة من خدمات رأس المال الاجتماعي المتمثلة في قطاعات البنية التحتية، وهي أمور لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها كما ذكر سابقًا، وبلغ متوسط مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الخطة ٢٦.٠٨ مليار ريال. أما في الخطة التنموية الثانية فقد كان من الأهداف العامة فيما يتعلق بتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في المملكة مع تخفيف الاعتماد على النفط بتنويع القاعدة الاقتصادية. والدولة دائمًا تستهدف القطاع الخاص للمساهمة في أوجه النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق توفير التسهيلات والحوافز، لكن الظروف والواقع الاقتصادي في تلك الفترة لم تكن تؤهل القطاع الخاص بالقيام بدوره، إلا أنه حقق ارتفاعًا في متوسط مساهمته عن الخطة الأولى حيث بلغت ١٣٢.٩٤ مليار ريال خلال سنوات الخطة الثانية.

وتهتم الخطة الثالثة بأهداف أساسية منها، تنمية القطاعات الانتاجية، حيث تقضى سياسة الدولة أن يتولى القطاع الخاص تحقيق هذا الهدف، وبلغ متوسط مساهمة القطاع الخاص ٢٠١.٩٤ مليار ريال، أما الخطة الرابعة فهي استمرارًا لمنهجية التخطيط، وأعطت السعودية أهمية لدور القطاع الخاص والحرية الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية المستقبلية، وحدث انخفاض في متوسط مساهمة القطاع الخاص وذلك انعكاسًا للازمة العالمية خلال سنوات الخطة، ثم استمر الارتفاع الى نهاية الخطة التاسعة، وتمثل استراتيجية الخطة التنموية الخامسة الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه القطاع الخاص، ومن دون شك فقد ساعد على تحقيق هذه الانجازات ارتفاع الانفاق الحكومي، إلا أن تنفيذ سياسيات دعم وتشجيع القطاع الخاص والتي كانت معتمدة في هذه الخطة تمثل العامل الأهم في تطور هذا القطاع ونموه والتي ارتكزت على مبدأ فتح المجال له لمزاولة كثير من المهام وعدم مزاحمته، ومن المستهدف أن يؤدي القطاع الخاص دورًا رئيسيًا في تنويع القاعدة الاقتصادية وتوسيعها، ورفع مستوى التقنية وايجاد فرص عمل جديدة، وبلغ متوسط مساهمته ٢١٣.٧٢ مليار ريال، ويمثل القطاع الخاص أحد المحاور الرئيسية للخطة التنموية السادسة، حيث تمثل استراتيجية تنمية القطاع الخاص وتعميق دوره في عملية التنمية الشاملة الركيزة الاساسية لهذه الخطة، حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع الخاص ٢٥٥.٦٧ مليار ريال.

وأكدت خطة التنمية السابعة الدور المحوري للقطاع الخاص في زيادة الانتاج والاستثمار والتوظيف، وحرصت على توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لاستثماراته، حيث شهدت سنوات الخطة عديد من السياسات والاجراءات التي بادرت الدولة باتخاذها لتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد. ولقد انعكست هذه الجهود على تحسين واضح لنشاطه الاقتصادي من خلال زيادة اسهاماته في الانتاج، على الرغم من تفاوت الايرادات الحكومية خلال سنوات الخطة. وكان هذا التفاوت انعكاسًا لتقلبات الايرادات النفطية ولكنه اتخذ مسارًا متصاعدًا، إضافة إلى أن المتوسط السنوي لمساهمته كان أعلى من الخطط السابقة حيث بلغ ٣٦٧.١٩، وشهد القطاع الخاص تطورًا سريعًا ومهمًا في الخطة الثامنة فقد ارتفعت القيمة المضافة لأنشطته الاقتصادية بما يزيد عن ١٤.٥ مره، من ٥٤.٣ مليار ريال في عام ١٩٦٩ بنسبة ٣٤.٧٪ من قيمة الناتج المحلي الاجمالي، إلى نحو ٨٣٩.٦ مليار ريال في عام ٢٠١٣بنسبة ٦٥٪ من قيمة الناتج المحلي الاجمالي البالغ ١٢٧٤.٣ مليار ريال، وبلغت متوسط مساهمته خلال سنوات الخطة ٦٧٧.٣٥ مليار ريال. وتدل تلك التطورات الايجابية على مقدار التغير في هيكل وخصائص الاقتصاد الوطني خلال هذه المدة.

ولقد بدأ الاقتصاد العالمي بمعايشة أزمة مالية اقتصادية في منتصف العام ٢٠٠٨، تركت انعكاسات سلبية على مختلف دول العالم، وعلى الرغم من أن اقتصاد المملكة كان من أقل اقتصاديات العام تضررًا بهذه الأزمة، إلا أنه واجه بعض الانعكاسات، وأهمها في هذا الصدد تأثر النشاط التصديري للقطاع الخاص، إلا أن متوسط مساهمته خلال سنوات الخطة مرتفعًا، حيث بلغ ١.١٤٠.١٩٠ مليار ريال. وكان ذلك في الخطة التنموية التاسعة، وجاء في أهداف التنمية الاقتصادية للخطة التنموية العاشرة، هدف زيادة اسهامات القطاع الخاص، ورفع انتاجيته لتحقيق الأهداف التنموية، والاستمرار في دعمه لتحقيق ذلك.

**2/٣ مقارنة متوسط مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي بالإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية:**

يمكن الوقوف على دور الحكومة في دعم القطاع الخاص من خلال تتبع تطور الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية، وتطور متوسط مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، حيث يتضح من الشكل (١) أنهما يسيران في نفس الاتجاه المتصاعد خلال الخطط الثلاث الأولى، ونتيجة للأزمة العالمية ينخفضان في الخطة الخامسة، يستمر الإنفاق بالانخفاض بينما يتصاعد متوسط مساهمة القطاع الخاص، حتى يبدأ الإنفاق بالتصاعد من الخطة السابعة، فيعودان للسير في نفس الاتجاه المتصاعد.

ويتبين مما سبق أنه خلال هذه الفترة الزمنية لا يمكن الحكم من خلال الشكل على وجود العلاقة الطردية المتوقعة بين المتغيرين.

 **شكل (١) مقارنة متوسط مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي**

 **بالإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية خلال الخطط التنموية:**

 **الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية**

 **متوسط مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي**

 ا**لمصدر**: أعد بواسطة الباحثة، اعتمادًا على:

 -وزارة الاقتصاد والتخطيط، الخطط التنموية، أعداد متفرقة.

 -مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٥).

**ثالثًا: النموذج القياسي**

يهدف النموذج القياسي إلى قياس مدى تأثير الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية في دعم القطاع الخاص، في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١٤)، ويتناول توصيف متغيرات النموذج، واختبار سكون السلاسل الزمنية، وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي ككل، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي:

 (1) $Y=C+ β\_{1}X1- β\_{2}X2+ β\_{3}X3+β\_{4}X4+ μ$

حيث يعبر C عن القاطع، وتمثل β1,β2,β3 معلمات النموذج المقدر، ويتضمن النموذج القياسي على متغير تابع Y يتمثل في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وتم قياسه بمؤشر معدل التغير في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل X1 الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية، وتم قياسه بمؤشر معدل التغير في الإنفاق الحكومي على تنمية تجهيزات البنية الأساسية بالأسعار الثابتة، وتربط كثير من الدراسات الحالية في مجال البنية التحتية بين النمو السريع في الناتج المحلي الاجمالي ومستويات الاستثمار في البنية التحتية(العبدالمنعم and البحطيطى ٢٠٠٣). ويمثل X2 واردات السلع والخدمات، معبر عنها بنسبتها من الناتج المحلي الاجمالي، حيث أن واردات السلع والخدمات تشكل منافسًا محليًا لمنتجات القطاع الخاص. ويعبر X3 عن الانفتاح على النظام الإنتاجي العالمي مقاسًا بنسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي، ويعد تأثيره موجب وكبير على القطاع الخاص، حيث أوضحت دراسة (مصطفى 2009) أن الانفتاح على النظام الإنتاجي العالمي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ساهم في تشجيع استثمارات القطاع الخاص، وتنميته من خلال توفير اللازم لإنشاء المشروعات الجديدة والتوسع في المشروعات القائمة، وتوفير الخبرات التسويقية والتنظيمية والادارية، إضافة الى إمكانية التعريف بالفنون الإنتاجية الجديدة ونقل التكنولوجيا. ويمثل X4 السياسة المالية، معبر عنها بنسبة صافي الميزانية الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي حيث بين (مصطفى 2009) أن أثر عجز الميزانية الحكومية على الاستثمار الخاص سالب وإن كان ضعيف، مما يشير الى أن زيادة العجز وما يترتب عليه من توجه حكومي نحو التخفيض المتدرج للإنفاق العام وترشيد الدعم والتطوير، لها أثر سلبي على الاستثمار الخاص، أما فائض الميزانية الحكومية على العكس تمامًا فتأثيره موجب. ويعبر μ عن المتغير العشوائي للنموذج. وقد تم الاعتماد في الحصول على بيانات النموذج على مؤسسة النقد العربي السعودي والبنك الدولي.

**٣/١ تحليل سكون السلاسل الزمنية وتحليل الارتباط:**

يتطلب تقدير النموذج القياسي إجراء اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة، والذي يهدف إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات خلال المدة الزمنية للدراسة، والتأكد من مدى استقراريتها، حتى يمكن تقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية. ويتضح من الجدول (٣) أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات ساكنة.

**جدول (٣): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| Exogenous | t-statistic | Variables |
| Constant | -2.213474 (5%) | Y |
| Constant | -4.692621 (1%) | X1 |
| Constant | -1.672910 (10%) | X2 |
| Constant | -2.637575 (10%)  | X3 |
| Constant | -2.144846 (5%)  | X4 |

 **المصدر**: أعد بواسطة الباحثة.

وبالتالي يتطلب لتقدير النموذج القياسي علاج مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، للوصول إلى أفضل نتائج للتقدير، بحيث تخلو من المشكلات القياسية التي قد تؤثر على جودة التقدير والنتائج المتحصل عليها، ويمكن تحليل علاقة الارتباط بين المتغير المتابع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والمتغيرات المستقلة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية، وواردات السلع والخدمات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وصافي الميزانية الحكومية، مرتبة على التوالي، من خلال مصفوفة الارتباط في الجدول (4).

**جدول (٤): مصفوفة الارتباط**



 **المصدر:** أعد بواسطة الباحثة.

يتبين من الجدول (٤) أنه توجد علاقة ارتباط متوسط بين المتغير المستقل X3 الاستثمار الأجنبي المباشر، والمتغير المستقل X4 صافي الميزانية الحكومية، حيث أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.472121)، لذلك سيم استبعاد X3 عند تقدير النموذج القياسي لتجنب مشكلة الارتباط الخطي.

**٣/٢ نتائج تقدير النموذج القياسي:**

يعتمد تقدير النموذج القياسي في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية [[7]](#footnote-7). وبعد إجراء عدة محاولات لتقدير النموذج القياسي والوصول الى أفضل النتائج التي تخلو من المشكلات القياسية, مما استدعى إجراء حذف لبعض المتغيرات, وادخال متجه الانحدار الذاتي Auto Regressive (AR(1)).

**جدول (٥): نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.   |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| X1 | 2.114920 | 3.081921 | 0.686234 | 0.4984 |
| X2 | -6.655114 | 17.93624 | -0.371043 | 0.7135 |
| X4 | 0.339034 | 0.092220 | 3.676373 | 0.0010 |
| C | 8.188694 | 5.658440 | 1.447165 | 0.1594 |
| AR(1) | 0.319980 | 0.213262 | 1.500409 | 0.1451 |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| R-squared | 0.652162 |
| Adjusted R-squared | 0.600631 |
| F-statistic | 12.65560 | Durbin-Watson stat | 1.927316 |
| Prob(F-statistic) | 0.000006 |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |

 **المصدر:** أعد بواسطة الباحثة.

يوضح الجدول (٥) العلاقة بين Y المتغير التابع متمثلًا في القطاع الخاص، والمتغيرات المفسرة له حيث يتضح معنوية X4 لأن احتمالية t تقل عن 5%، وعدم معنوية X1,X2 لأن الاحتمالية t أكبر من 5%. وتتضح العلاقة الطردية بين المتغير التابع القطاع الخاص والمتغير المستقل X4 صافي الميزانية الحكومية، فإذا تغير الأخير بوحدة واحدة تغيرت مساهمة القطاع الخاص بنسبة %34، ويتضح أيضًا معنوية AR(1) فعند ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة بمقدار 1% فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية بنسبة 32%، وتشير R2 إلى القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، فهي تفسر 65% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع الذي يمثل القطاع الخاص، والنسبة المتبقية 35% تعبر عن متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج القياسي وهي ما يعبر عنها بالمتغيرات العشوائية (μ). وتشير قيمة Prob(F-statistic) والتي تساوي 0.00006 إلى معنوية النموذج ككل وذلك لأن قيمتها أقل من 0.05، ويمثل X1 المتغير المستقل الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية، ويتبين من عدم المعنوية أن الانفاق على البنية التحتية لا يؤثر على دعم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١٤)، وهو عكس ما استندت عليه فرضية هذه الدراسة، رغم الإشارة الموجبة.

**النتائج والتوصيات**

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية في دعم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١٤). حيث اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال توضيح قطاعات البنية التحتية وخصائصها وأهميتها، بالإضافة إلى تحليل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، والأسلوب القياسي في صياغة نموذج انحدار متعدد لبيانات سلسلة زمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. وقد بين الإطار النظري، أن النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة لم تتطرق للعلاقة محل التطبيق بشكل مباشر، حيث اقتصرت على دراسة أثر إجمالي الإنفاق الحكومي دون تخصيص. وقد توصل الإطار التطبيقي من خلال تتبع تطور الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية ومتوسط مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين محل الدراسة. واتفق مع ذلك نتائج تقدير النموذج القياسي، وقد يعود سبب هذه النتيجة إلى طبيعة مشروعات البنية التحتية وعدم توافقها مع طبيعة مشروعات القطاع الخاص، وكان من المتوقع أن يؤثر الإنفاق على البنية التحتية بعد ابطاؤه زمنيًا على مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه تم إجراء ابطاء زمني للمتغير المستقل الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية بشكل متتابع من سنة حتى عشر سنوات، وجاءت جميع النتائج لتؤكد عدم معنوية هذا المتغير، بما يشير إلى أن المشكلة تكمن في طبيعة هذه المشروعات، وأنها لا تتناسب مع متطلبات القطاع الخاص. وتوصي الدراسة صانعي القرار من خلال ما تم الوصول إليه من نتائج إلى أهمية توجيه جزء من الإنفاق الحكومي على البنية التحتية لإقامة المشاريع الداعمة بشكل فعال للقطاع الخاص. كما توصي الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات والبحوث تخص هيكل مشروعات القطاع الخاص وتحديد نوعية مشروعات البنية التحتية الداعمة له حتي يمكن توجيه صانعي القرار إليها.

**المراجع العربية:**

أبوغزالة, ط. (٢٠١١). دور القطاع الخاص في مسار التنميج المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية. المنظمة العربية لمكافحة الفساد.

الجراح, م. and المحيميد, أ. (١٩٩٧). "الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية." مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية **86(22): 83-93**.

الخطيب, ف. (١٩٩٧). "الانفاق الحكومي على البنية الأساسية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية." المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (1): ٧١-١١٨.

الساعاتي, ع. (١٩٩٩). خصخصة إدارة وبناء وتشغيل البنية التحتية في المملكة العربية السعودية. ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الاهلي في تمويل المشروعات الاقتصادية, جامعة الملك عبدالعزيز, مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي (1): 173-215.

العبدالمنعم, ع. and ع. البحطيطى (٢٠٠٣). "دور الانفاق العام على مشاريع البنية الاساسية في دعم الناتج المحلي وهيكل الاقتصاد القومي." المجلة المصرية للتنمية والتخطيط: ٩٦-١٢٠.

العيسى, س. (2006). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة. الاقتصاد. كلية ادارة الاعمال, جامعة الملك سعود. **ماجستير**.

الغامدي, م. (١٩٩٧). "تفعيل القطاع الخاص في الخطط التنموية دراسة في ضوء الاقتصاد الاسلامي." مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي: ١١-١١٨.

الفارس, ع. (1990). "الخيار بين القطاع العام والقطاع الخاص: بعض القضايا المنهجية." المستقبل العربي-لبنان **12**(133): 112-126.

الموسى, ح. (٢٠٠٨). أثر البنية التحتية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. قسم الاقتصاد, جامعة الملك سعود. **ماجستير**.

بكر, ن. (١٩٩٧). "الإنفاق الحكومي وتأثيره على القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية." المجلة المصرية للدراسات التجارية 1(21): ١١-١١٨.

خضر, ح. (٢٠٠٣). "خصخصة البنية التحتية." جسر التنمية-الكويت **٢**(١٨): ٣-١٢.

داغر, م. (٢٠١٠). "الانفاق العام على مشاريع البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا." بحوث اقتصادية عربية(٥١).

شقير, ل. (١٩٨٨). تاريخ الفكر الاقتصادي, نهضة مصر.

صالح, ف. ا. (٢٠١٢). مشروعات البنية التحتية. مجلة المال والاقتصاد, بنك فيصل الاسلامي السوداني. **٧٠**.

مصطفى, م. (2009). "نمو القطاع الخاص: دراسة قياسية للوضع المصري خلال الفترة 1981-2007." مجلة مصر المعاصرة **100**(493): 197-163.

نبوي, إ. (2001). "أثر توسيع قاعدة ملكية شركات قطاع الأعمال العام على الكفاءة الإنتاجية ونتائج التشغيل." المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية 3،4(15): 470-546.

**المراجع الانجليزية:**

Al-Hoqubani, M. (2004)."Government Expenditure and Economic Growth in Saudi Arabia".Drasait, published in by the deanship of academic research, university of Jordan 1(31): 180-188.

Albatel, A. H. (2002). The Relationship Between Goverenment Revenue And Expenditures In Saudi Arabia. journal of the gulf and arabian peninsula studies.kwait

Aschauer, D. A. (1989). "Is Public Expenditure Productive?" Journal of monetary economics **23**(2): 177-200.

Hardy, A. P. (1980). "The Role of the Telephone in Economic Development." Telecommunications policy **4**(4): 278-286.

Kellenberg, D. K. (2004). "General Equilibrium Effect of Infrastructure on Multinational Corporations, Growth and Pattern of Trade."

Munnell, A. H. and L. M. Cook (1990). "How Does Public Infrastructure Affect Regional Economic Performance?" New England economic review(Sep): 11-33.

Röller, L.-H. and L. Waverman (2001). "Telecommunications Infrastructure and Economic Development: A Simultaneous Approach." American economic review 91(4): 909-923.

Shafik, N. (1992). "Modeling private investment in Egypt." Journal of development Economics **39**(2): 263-277.

1. طالبة بكالوريوس في قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود. [↑](#footnote-ref-1)
2. أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود. [↑](#footnote-ref-2)
3. التكاليف الغارقة: هي تلك المبالغ التي يتم استثمارها في أصل حقيقي أو حق معنوي أو في التزام معين للحصول على خدمة، ويتم استرداد الأصل على مدار حياته أو الاستفادة من الخدمة المحددة على مدار فترة العقد المحددة. [↑](#footnote-ref-3)
4. معامل رأس المال: العلاقة بين رأس المال المستخدم في صناعة ما وحجم الانتاج الجاري، أي انه يحدد ما يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من ناتج صناعة ما. [↑](#footnote-ref-4)
5. التخصيص(الخصخصة): عملية انتقال الملكية والإدارة التشغيلية للمؤسسات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص إما جزئيًا أو كليًا، ويمكن للقطاع الخاص أن يكون اما مؤسسات أو رجال أعمال أو شركات اجنبية. [↑](#footnote-ref-5)
6. تأميم: لفظة مشتقة من كلمة أمة، وهي تعني عملية تحويل ملكية المنشآت الاقتصادية من القطاع الخاص الى القطاع العام. [↑](#footnote-ref-6)
7. تم استخدام برنامج (Eviews) في تقدير النموذج القياسي. [↑](#footnote-ref-7)